

اليهود والأزمة الجزائرية - الفرنسية نهاية العهد العثماني Jews and the Algerian-French crisis at the end of the Ottoman era

د. وداد بيلامي

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

البريد الإلكتروني: widad.billami@outlook.com

تهدف هذه المداخلة إلى محاولة الوقوف على دور اليهود في الأزمة بين فرنسا وإيالة الجزائر قبيل سقوط مدينة الجزائر سنة 1830، وسنحاول التركيز على اليهود وقضية الديون التي تعدّ من أصعب القضايا، وأكثرها غموضاً وتناقضاً، فرغم تعرض بعض المؤرخين إليها، وخاصة أولئك الذين كتبوا عن أواخر الفترة العثمانية وبداية فترة الاحتلال، سواء أكانوا ممن عاصروا الحملة الفرنسية من مخضرمين، أو ممن جاءوا خلال الفترة الاستعمارية، وحتى بعدها. فتتبع القضية من خلال مصدر واحد يبدو صعباً بسبب عدم الترابط والمنطقية، كما أنّ تتبعها من خلال عدة مصادر يعد أكثر صعوبة لأن التناقض هو السمة التي تطبع النصوص المنظورة.

والغموض الذي يلف هذه القضية يرجع إلى غياب الوثائق التي تلقي الضوء على عدة نقاط جد شائكة في الموضوع، ولعل أهم هذه الوثائق هي تلك الوثائق الأصلية ذات الطابع المحاسباتي التي تبين قيمة الديون المستحقة على فرنسا اتجاه اليهود، وكذا المستحقة على اليهود بدورهم إلى خزينة البياليك وحتى إلى أشخاص آخرين تجهل أسماءهم. وهذه النقطة بالذات كانت محل جدال ونقاش حاد جداً في البرلمان الفرنسي سنة 1820. كما يذكر (Charles André Julien) في مقاله المهم:

« La Question d' Alger devant les Chambers Sous la Restauration »

الذي اعتمد فيه بشكل كلي على وثائق أرشيف البرلمان الفرنسي وخاصة تلك المتعلقة بالموضوع بمناسبة طرح قانون الثامن من جويلية 1820 الخاص بقضية تسديد الديون للتصويت أمام البرلمان، وبهذه المناسبة كان البارون (De Pasquier) وزير الخارجية الفرنسي آنذاك محل مسائلة من طرف النواب لأجل إيجاد أرضية لقانون لتمهيد تطبيق المعاهدة التي عقدت بين إيالة الجزائر وفرنسا سنة 1801، والتي تقضي معظم بنودها بضرورة تسديد الديون المترتبة على فرنسا بسبب الكميات التي تلقتها من الحبوب.

وقد انطلق نواب المعارضة وعلى رأسهم المعارض المتطرف (Alexandre de Lameth) في معارضتهم للقانون من أسئلة تبدو منطقية جداً وهي الأسئلة ذاتها التي سنحاول الإجابة عليها خلال المداخلة : لماذا لا توجد وثائق أصلية يمكن الاعتماد عليها خاصة فيما يتعلق بقضية تزويد دار بكري وبوجناح لفرنسا بالحبوب؟ فالنائب المعارض (Alexandre de Lameth) شكك في القضية كلها بقوله: «... بل إننا لا نعلم إن وجهت هذه الكميات من الحبوب فعلاً إلى فرنسا، هل وجهت للمنفعة العامة؟ هل كانت الحبوب ذات جودة؟ نحن لا نملك وثائق تبين ذلك كما أن السفن التي وجهها اليهود لفرنسا كانت كثيراً ما تأسر من طرف القراصنة

الجزائريين وبعاد بيعها سواء في الجزائر أوفي جبل طارق بأسعار زهيدة مقارنة بحجمها الحقيقي ليعاد بيعها لفرنسا التي كانت في عز أزمتها وقت ذاك، وهذه العملية كثيرا ما تمت عدة مرات لأن سفينة واحدة كانت تباع أكثر من ثلاث مرات لفرنسا. لماذا ديون كهذه وبهذا الحجم لم توثق بعقد رسمي، كما أن كميات ضخمة ومعتبرة من هذه الحبوب التي وجهت لنا سدد ثمنها، بعد معاهدة 1801، وبعد كل هذا يطالبون بأربعة وعشرين مليون فرنك! إنها قيمة نقدية لكميات هائلة من الحبوب هل استهلكها فعلا جيشنا في إيطاليا؟» (1).

واضافة الى الأسئلة التي ركز عليها المعارضون نطرح تساؤلات أخرى، وهي تلك التي تتعلق بهوية شركة بكري وبوجناح ودورها في العلاقات الجزائرية الفرنسية و كذا ديونها للداي، أو لخزينة الإيالة التي لم توثق هي أيضا، وظلت محل شك واستفهام لم يحسم إلى الآن، كما أن مسألة تخفيض الديون من أربعة وعشرين مليون فرنك فرنسي - عبر عدة مراحل - لتصل إلى سبعة ملايين فرنك، تشكل نقطة استفهام يصعب اغفالها ، ورغم أن حمدان بن عثمان خوجة يفسرها ، بأنها تنازلات قدمت من طرف اليهود لأن الأمر المهم بالنسبة لهم في تلك الظروف كان الحصول على سيولة مالية(2). الا أن هذا التعليل لا يبدو مقنعا لنا. كما أنّ مسألة بقاء الديون معلقة وبدون سداد كامل طيلة أكثر من عشرين سنة تطرح المزيد من التساؤلات؟ واستنادا الى هذه التساؤلات المهمة والصعبة سنحاول الخوض في موضوع اليهود والازمة الجزائرية الفرنسية

أولا / شركة بكري بوجناح التجارية

1. بدايات باهتة لعائلة بكري من ليفورنو إلى مدينة الجزائر:

لا نتحدث المصادر، والمراجع عن عائلة بكري، بوضوح وبشيء من التفصيل، كما أن المعلومات عن أفراد العائلة ودورهم، ونشاطاتهم تتسم بأنها نادرة قبل الفترة العثمانية، وغامضة ومتناقضة خلالها. ولكن رغم هذا، يبدو أنّ أول استقرار لعائلة بكري في شمال إفريقيا كان خلال القرن الرابع عشر، استنادا إلى ما يذكره هيرشبرغ نقلا عن أحد المصادر اليهودية التي ظهر فيها اسم العائلة من خلال أحد أفرادها الذي يدعى: موردخاي أرون بكري، الذي كان مستقرا برفقة عائلته في مدينة فاس³. وفي بجاية وتحديدًا خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر، يظهر بصفة متكررة عدد من الأفراد يحملون هذا الاسم العائلي، وكانوا يتمتعون بنفوذ كبير حيث تداول أغلب هؤلاء على منصب مقدم الجالية اليهودية⁴. وأما عن أول ظهور تجاري لعائلة بكري زهوط Bacri Zahot في الإيالة - وبالضبط بمدينة الجزائر - ممثلا في أحد أفرادها هو ياكوب كوهين بكري زهوط، فكان في التاسع من

(1)- Charles André Julien, « La Question d'Alger Devant Les Chambres Sous la Restauration », In R.A, N°60, O.P.U, Alger, 1919, PP.278 – 281.

(2) - حمدان بن عثمان خوجة ، المرأة، تقديم وتعريب وتحقيق: عمر بن عبد الكريم، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر، ط. 2. مصدر سابق،

³-H. Z (j. w), Hirscherberg, Op. Cit, P. 28.

⁴-Ibid, P. 28 , 29.

جويلية من العام 1716 حسبما تذكر بيانات بضائع التجار⁵، ولم يكن في 21 سبتمبر من العام 1716 كما يذكر حدي⁶. وتفيدنا الوثيقة التي سجلت في القنصلية الفرنسية في مدينة الجزائر في شكل احتجاج قدم من التاجر أنطوان بابون Antonio Bobone ضد السيد جوزيف كوهين زهوط بكري حيث اشار السيد أنطونيو بابون أنه قام بجلب أربعة آلاف قطعة من الياقوت والزمرد من إيالة تونس على متن السفينة المسماة Saint pierre⁷.

ونلاحظ في سنة 1781 ذكر اسم أحد أفراد عائلة بكري من خلال سجلات القناصل الفرنسيين في إيالة الجزائر وهو: جوزيف بكري، ويظهر هذا الفرد من العائلة بصفته طرفا في دعوى رفعها ضد السيد غاسبريلو ماتراتشي Gasparello Martacci لمطالبته بتسديده كمبيالة كان هذا الأخير قد امتنع عن الوفاء بها⁸. وخلال سنة 1782 كوّن أحد أبناء ميخائيل كوهن بكري الأربعة وهو جوزيف رفقة إخوته الثلاثة: ياكوب وسالمون، وموردخاي شركة تجارية، بموجب عقد حرر بتاريخ 14 نوفمبر بحضور الحاخامين سماح دوران Sémah Duran وياكوب شلبي شيكيتو Jacob Chalabi chiquito⁹. وفي الرابع عشر من أكتوبر العام 1785، تم تجديد عقد الشركة بحضور الحاخامين موسى سرور وسماح دوران، وذلك بمناسبة عودة سالمون كوهين بكري إلى إيالة الجزائر قادما إليها من مدينة ليفورنو التي كان مستقرا بها عند تأسيس الشركة أول مرة وتوقيع العقد. وقد أكد سالمون أمام الحاخامين بصفتهما الممثلان للسلطة الدينية والقانونية آنذاك، أنه كان ولا يزال كشریک في الشركة التجارية. وتم تسمية الشركة التجارية بشركة سالمون بكري وإخوته التجارية Salamon Cohen Bacri et Frères¹⁰. وأما الابن الخامس لميخائيل المدعو إبراهيم، فقد ظل بعيدا عن الشركة لعدم اكتسابه صفة الشريك القانوني لأن اسمه لم يكن يظهر في العقد كشریک رسمي، ورغم هذا كان يعمل معهم، ويتابع أعمال الشركة، ومشاريعها خطوة بخطوة كشریک غير رسمي بكامل الحقوق المحفوظة للشركاء، والواجبات المفروضة عليهم¹¹. وبتاريخ 4 جوان من العام 1784 يظهر سالمون كوهين بكري حيث قام بشحن مجموعة من البضائع تمثلت فيما يلي :

⁵-Correspondences des consuls de France à Alger «série A¹ liasse 9 juillet 1716.

⁶-Haddey,(M. J. M), *Le Livre d'or des Israélites Algériens, Recueil de Renseignement Inédit et Authentique sur les Principaux Négociants d'Alger pendant la période Turque*, Imprimerie Typographique de Boyer, Alger,1872, P. 34

⁷-Correspondences des consuls de France à Alger «série A¹ liasse 9 Juliet 1716.

⁸- Correspondences des Consuls de France à Alger, série A¹ liasse 24 et 30 avril 1781.

⁹-Eisenbeth, *Les Juifs en Algérie et en Tunisie, Les Juifs en Algérie et en Tunisie*, in R. A, N°93, Op. Cit, P. 373.

¹⁰-Ibid. , P. 373, 374.

- François Hildesheimer, "*Grandeur et Décadence de La Maison Bacri de Marseille*" 3, In, R. E. J, Tome CXXXVI, Juillet-Décembre, 1977 ,P. 391.

¹¹-Eisenbeth, *Les Juifs en Algérie et en Tunisie*, Op. Cit, P. 373.

جدول رقم (01): نشاط سالمون كوهين بكري التجاري خلال سنة 1784¹² :

الوجهة	الكمية	المواد
ليفورنو	برميل	الزجاج
ليفورنو	بتية	الشب
ليفورنو	سته صناديق	الخمور
ليفورنو	بالة	الحرير
ليفورنو	برميل	فلفل أسود
ليفورنو	بتية	الأصباغ
ليفورنو	صندوق	الحرير الدمشقي
ليفورنو	بالة	الخيوط
ليفورنو	صندوق	المخمل
ليفورنو	بالة	المنسوجات

2. بدايات لافتة لعائلة بوجناح من ليفورنو إلى مدينة الجزائر:

عند محاولتنا إعادة تركيب تاريخ عائلة بوجناح نصطدم بحاجز ندرة الوثائق التي تتعلق بهذه العائلة المرموقة عموما وتاريخها التجاري خصوصا، والعائق الأساسي بالنسبة لنا يتعلق بغياب الوثائق التي تتناول نشاطاتها التجارية ووضعها الاقتصادي عموما قبل تواجدها في إيالة الجزائر، وحتى تلك المتعلقة بوضعها بعد استقرارها فيها، وتساعد على إيجاد تفسير مقنع لما وصلت إليه هذه العائلة من ثراء فاحش، ونفوذ لا يضاهي.

ويظهر أحد بيانات بضائع التجار الخاصة بميناء مدينة الجزائر يعود تاريخه إلى 3 نوفمبر من العام 1723 عائلة بوجناح في مدينة الجزائر ممثلة في أحد أفرادها، وهو نفظالي بوجناح¹³، ففي ذلك اليوم مثل السيد نفظالي أمام مستشارية القنصلية الفرنسية بصفته تاجرا حيث قدم احتجاجا ضد قائد سفينة المدعو غاليوم أرنو

¹²-Correspondance des consuls de France à Alger 'série A¹ liasse 4 juin 1784.

¹³ -Correspondance des consuls de France à Alger, série A¹ liasse 3 novembre 1723.

Guillaume Arnoux. وسبب تقديم هذا الاحتجاج يكمن في عدم تسلّم السيد نفطالي لقيمة بضائع قدرت قيمتها بسبعمائة بياستر إسباني، وكان هذا الأخير قد أرسل ثمنها إلى مدينة مارسيليا بضمان وتأمين السيد فريدريك بروغ Frederic Broug¹⁴. ولعل أهمية إيالة الجزائر آنذاك استراتيجية وتجاريا كانت سببا في هجرة نفطالي إليها طمعا في تطوير تجارته أكثر فأكثر. وخلال سنة 1737 سجل ظهور فرد آخر من أفراد عائلة بوجناح وهو المدعو دافيد الذي كان من أقرب المقربين إلى باي إيالة تونس آنذاك، والمبعوث الخاص له إلى ماهون لإجراء مفاوضات مع الحكومة البريطانية.¹⁵

وأما نفطالي بوجناح الحفيد¹⁶ الذي قام بدور مهم وخطير في تحديد مصير الجزائر العثمانية، فإن ظهوره لأول مرة مراسلات القناصل الفرنسيين في مدينة الجزائر يعود تحديدا لسنة 1782 عندما قام بتصدير مجموعة من المواد إلى مدينة ليفورنو (حبوب، صوف، شمع)¹⁷. وهذه الشخصية التي غيرت الكثير من معالم تاريخ الجزائر العثمانية لازال الغموض يحيط بها رغم إجماع كل من تطرق لها على دورها الخطير والمحير. فمحمد العربي الزبيري وفي سياق حديثه عن العائلة وتاريخ دخولها إلى الإيالة-والذي أجمعت عليه تقريبا كل المصادر والمراجع- ينقل لنا صورة خاطئة عنها مفادها أن العائلة كانت معدمة، حيث أورد ما يلي: "هاجرت من ليفورنو عدة أسر ومن جملتها أسرة بوجناح التي وصلت إلى ميناء عاصمة الإيالة سنة 1727، وكانت معدمة لا تملك قوت يومها، وبدأ رئيسها في العمل عند بعض التجار لسد رمقها، ولم نعد نعرف عنها شيء حتى سنة 1782 عندما بدأ أحد أبنائها نفطالي يلمع في عالم التجارة"¹⁸. وهذا الوصف الذي يورده لنا محمد العربي الزبيري لأسرة نفطالي لا يمت لواقع تلك الأسرة بصلة لأن بيانات التجار وعقود الكراء والاحتجاجات والشكاوى التي سجلت في القنصلية الفرنسية تؤكد ثراء الأسرة، وقوتها الاقتصادية مقارنة بعائلة بكري. وحول نفطالي بوجناح الحفيد يورد الحاخام الأكبر إيزنبيث ما يلي: "يظهر نفطالي بوجناح من خلال المصادر متواضعا، متعلما، مثقفا، رحيفا، متسامحا، ملتزما بتعاليم دينية عكس ما تورده تقارير القناصل الأوربيين من أنه رجل طموح، ماكر، طماع، طاغية"¹⁹. وهذا الوصف من قبل الحاخام الأكبر يبدو مبالغا فيه، وغير موضوعي لأن آراء عشرات الشخصيات المهمة ممن عاصروا الرجل من قناصل ورحالة ورجال دولة يقرون بالعكس تماما حول شخصية نفطالي.

3. المصاهرة: اندماج وتآلق:

¹⁴—Correspondance des consuls de France à Alger, série A¹ liasse3 novembre 1723.

¹⁵- H. Z (j. w), Hirscherberg, Op. Cit, p-p. 29-30.

¹⁶ -حفيد نفطالي بوجناح الذي سبق ذكره.

¹⁷- Haddey, Op. Cit P. 74

¹⁸— محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية للشرق الجزائري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر ، ص. 287.

¹⁹-Eisenbeth,Les Juifs en Algérie et en Tunisie,Op. Cit,P. 373

إنه لمن الصعوبة العمل على تحديد التاريخ الفعلي لبداية الشراكة التجارية بين العائلتين اليهوديتين الغنيتين: آل بكري، وآل بوجناح، فالمعلومات المتفرقة في طيات المصادر، والمراجع تعتبر غير كافية لإطلاقاً لتركيب كامل ودقيق لبداية الشراكة بين الطرفين فيظل غياب الوثائق الأصلية والرسمية الخاصة بالشركة التي جمعت بينهما، بل إنها لا تشتمل كما سبق وأشرنا إلا على عموميات، وإشارات غامضة لتواريخ متضاربة، وروايات متناقضة يصعب الأخذ بالأصح من بينها. ولكن، ورغم أم هناك إجماع على أن تاريخ التأسيس الفعلي لشركة بكري وبوجناح كان في سنة 1797 وذلك بعد حصول مصاهرة بين العائلتين، بزواج دافيد بكري ابن جوزيف من عزيزة بوجناح أخت نبطالي²⁰. إلا أنّ هذا التاريخ لا يبدو دقيقاً، وذلك لمناقضة معظم من كتبوا عن الشركة التجارية لأنفسهم خصوصاً عند تطرقهم لنقطة تزويد شركة بكري وبوجناح التجارية لفرنسا بالحبوب، وكذا عند حديثهم عن مشكلة الديون بين إيالة الجزائر وفرنسا. ولعل أبرز مثال يمكن أن نسوقه على ما ذهبنا إليه، ما أورده الحاخام الأكبر إيزنبت عند حديثه عن تاريخ تأسيس الشركة التجارية اليهودية الخاصة بكري وبوجناح، فقد أكد أنها أسست سنة 1797، لكن تأكيده هذا لم يدم طويلاً لأنه عاد لينفيه، ويناقض نفسه، عندما أقر في فقرات لاحقة من كتابه بأن شركة بكري وبوجناح قدمت خدمات جلييلة لفرنسا امتدت على مشرقة عدة سنوات، وبالتحديد من سنة 1793 إلى 1797. ويعود الحاخام الأكبر ليحدد نوع الخدمات الجلييلة التي قدمت إلى فرنسا بقوله: "وتمثلت هذه الخدمات الجلييلة في تزويد فرنسا في عز أزمته بالمقمح لدرء المجاعة عنها"²¹.

إذن ومن خلال هذه المعطيات المتضاربة يتبادر إلى أذهاننا السؤال التالي: هل يمكن أن يكون بوجناح قد اشترك منذ سنة 1793 في صفقات تصدير الحبوب مع شركة Salomon Bacri et frères قبل أن يؤسس معهم الشركة التجارية المسماة شركة بكري وبوجناح؟ أم أنّ الشركة التجارية المسماة الإخوة بكري وبوجناح كانت قد أسست قبل سنة 1797؟

نرجح أن الشراكة بينهما تمت قبل تاريخ الرابع عشر من سبتمبر العام 1797 بعدة سنوات، والدليل على ذلك أنّ صفقات تجارية مهمة ربطت بينهما قبل ذلك التاريخ، ومن بين هذه الصفقات نذكر ما أورده هدي²² نقلاً وثائق القناصل الفرنسيين في مدينة الجزائر لسنة 1793 ووقفنا عليه بالاطلاع على تلك الوثائق التي أشار إليها حول صفقة ضخمة تمت بين عائلتي بوجناح وبكري والقنصل العام للسويد في إيالة السيد M. Sjoledesbrand تمثلت في شراء برقتي من قنصل السويد. حيث وقع على عقد الشراء كل من نبطالي بوجناح

²⁰- Haddey, Op. Cit, P. 62.

- Eisenbeth, *Les Juifs en Algérie et en Tunisie*, Op. Cit, P. 373.

- Hischeberg, Op. Cit, P. 31.

-Gabriel Esquer, *Le Comencement d'un Empire La Prise d'Alger 1830*, Alger, 1923, P. 16, 17.

- Hildesheimer, Op. Cit, P. 391.

²¹- Eisenbeth, *Les Juifs en Algérie et en Tunisie*, Op. Cit, P. 373.

²²- Haddey, Op. Cit, P. 75.

وموردخاي كوهين بكري بتاريخ 11 جوان 1793²³. ولكن ورغم أن هذا العقد يعطينا صورة عن كون سنة 1793 تبدو الأقرب إلى الحقيقة لأنها توافق سنة بداية التوسع الهائل لأعمال ونفوذ بكري وبوجناح، ولكن وثيقة أخرى تعود لتاريخ 25 جوان من العام 1796²⁴.

و تتبع الشركة من خلال المصادر يؤكد أنها كانت تنشط وتتطور بقوة المال والدهاء، والنفوذ السياسي الذي كان يميز الشريكين من خلال علاقة وطيدة ربطت شركتهما بباي التيطري مصطفى الوزناجي . وتعود بداية تلك العلاقة القوية تحديدا إلى 1792 تلك السنة التي فقد خلالها باي التيطري مصطفى الوزناجي²⁵ خطوة الداي حسن ورضاه، فهرب ليختبئ بعيدا خوفا من حكم الإعدام الذي كان مهددا به في حال لو تم القبض عليه، وقد استمر متواريا عن الأنظار بعد أن هجره الأهل، والأصدقاء، وفي خضم هذه الظروف العسيرة لم يجد بجانبه سوي نفظالي بوجناح الذي كان نعم الصديق في وقت ضيق حقيقي، حيث راح يمدّه بالطعام والمال طوال فترة اختفائه وفراره عن عيون الداي.

بوجناح ذهب أبعد مما نتصوره في معروفه وولائه للباي المخلوع ولم يؤل أي جهد في مساعدته وإخراجه من محنته، فقابل الداي حسن بصفته مستشارا خاصا له وقام بطلب الصفح عنه، وبهذا نجح في رفع العقوبة عنه. وبعد سنتين صدر العفو عن الوزناجي، وعين بايا على بايلك الشرق سنة 1794، ولم تمر أيام قليلة حتى سارع إلى تقريب نفظالي بوجناح إليه بتعيينه وكيلا لأعماله، ومستشارا له. وقد أكد قرار تعيينه هذا كل من حمدان بن عثمان خوجة في كتابه "المرأة"، وكذا السيد فيرو Feraud في كتابه " Histoire de la Calle " من خلال رسالة وجهها القنصل الفرنسي العام في الإيالة آنذاك إلى مسؤولي الوكالة الإفريقية في سياق حديثه عن بوجناح، وتطور نفوذه، وخطورته كمنافس غير شريف على الوكالة الإفريقية، ومن بين ما ورد فيها ما يلي: " لقد صدر قرار العفو عن باي التيطري السابق وأصبح بقدره قادر بايا على بايلك الشرق واعترافا بأفضال بوجناح عليه قام بتسميته مستشارا له، كما جعله ساعده الأيمن، لقد بات نفوذ نفظالي لا يضاهي"²⁶. فمن خلال ما ورد في المراسلة يمكن أن نستنتج أن نفظالي قام باستغلال منصبه ومكانته لدى الباي في توسيع نفوذه الاقتصادي والسياسي، بإحكام السيطرة على مقاليد تجارة الحبوب في بايلك الشرق، وإزاحة الوكالة الإفريقية.

ولقد كان كل تطور واتساع لنفوذ وتأثير نفظالي بوجناح السياسي والتجاري يمثل اتساعا وتراكما للربوع السياسية والتجارية التي هي أساس النجاح البارع والسريع لشركة بكري وبوجناح التجارية التي كثيرا ما خدمتها

²³- Correspondance des Consuls de France à Alger, série A¹, 11 juin 1793.

²⁴-Correspondance des Consuls de France à Alger, série A¹, 25juin 1796.

²⁵-ولد مصطفى بن سليمان الوزناجي في الجزائر، وهو من أصل تركي، حكم بايلك التيطري وضواحيه مدة عشرين سنة، ولعب دورا مميزا في رد الاعتداء الإسباني على مدينة الجزائر بقيادة O'rally سنة 1776، ويصفه أحمد الشريف الزهار في مذكراته بما يلي: "وكان مصطفى خزنانيا لا يفعل شيئا إلا بأمر خاله لأن حسن باشا كان عارفا، عاقلا، وله فطانة في الأمر، غير أنه في بعض الأمور يعتريه الحم ينظر: أحمد الشريف الزهار، مرجع سابق، ص. 61.

²⁶-Féraud, *Histoire de la Calle*, Op. Cit, P-P. 500-502.

صفقات ضخمة. حيث امتدت نشاطاتها إلى عدة مدن، وتخطت حدود البحر الأبيض المتوسط، واتسعت دائرة نشاطاتها التجارية من نيويورك إلى ما وراء سالونيك بعد أن غطت شبكة ممثليها معظم مدن أوروبا وكانت أهم هذه المدن هي: مارسيليا، تولوز، ليون، باريس، فارساي، نيس، تولون، لندن، بروكسل، أمستردام، جنيف، ليفورنو، جنوة، مدريد، لشبونة، اليانفت، مالقا، تونس، طرابلس، أزمير²⁷. وقد اعترف قنصل الولايات المتحدة الأمريكية بالإيالة ريشارد أوبراين Richard O'Brien بمدى غنى وقوة هذه الشركة التجارية بقوله: "تمتلك هذه الشركة التجارية أكثر من 170 سفينة تجارية تبحر سنويا إلى أوروبا، محملة بالقمح، والشعير، والأصواف، والجلود بنوعيتها المدبوغة وغير المدبوغة التي كانت تتجاوز قيمتها سنويا 2500. 000 دولار". ويضيف القنصل الأمريكي: "ربما يصل رأسمال هذه الشركة إلى خمسة ملايين ونصف المليون دولار"²⁸.

4. حول تموين فرنسا 1795-1800:

بدأت الشركة اليهودية تصدر منتوجات شرق الإيالة إلى مارسيليا سنة 1793 مستعملة مينائي عنابة وستورة على الرغم من احتجاجات مديرية الشركة الملكية الإفريقية التي كانت تمتلك الإمتيازات آنذاك²⁹، والتي كانت تعاني من مشاكل مالية خطيرة تكشفها لنا مراسلات السيد قيبير Guibert مع قنصل فرنسا في الإيالة آنذاك، والتي من ضمن ما جاء في إحداها- كانت موجهة من أحد مسؤولي الشركة الملكية في عنابة إلى القنصل بتاريخ الثلاثين من أكتوبر من العام 1793: «لا جديد يستحق الذكر، وبالنسبة للعمليات التجارية التي يتوجب عليها إتمامها، لا أخفيكم أنني في وضعية مزرية تكاد تخنقني لولا بعض الأمل الذي يحدوني للخروج من هذا المستنقع. لم أتلق أي سيولة مالية، وهذا ما دفعني إلى إعادة بيع كميات كبيرة من القمح الذي كنت أخزنه منذ شهر مارس الماضي»³⁰.

وهذه المشاكل المالية المتفاقمة حسب قيبير هي التي دفعت مجلس الشركة الملكية الإفريقية إلى إصدار قرار بتاريخ الثامن عشر من جانفي 1794، يقضي بحل الهيئة التي يشرف عليها ويتنازل للأمة الفرنسية عن جميع الامتيازات، وكان هذا القرار فرصة لبوجناح وشركائه لتوسيع أعمالهم، خاصة أن الهيئة التي خلفت الشركة الملكية لم تشرع في العمل إلا بعد شهرين من التاريخ المذكور³¹، كما أنها خسرت مليونين من الفرنكات عند محاولاتها العديدة لإنشاء الوكالة الإفريقية³². وقد أدت قضية حل الشركة الملكية وتأخر إعلان ميلاد الوكالة الإفريقية كبديل -لمدة شهرين- في وقت كانت فرنسا بحاجة ماسة إلى القمح، السلطات الفرنسية إلى إصدار تعليمات عن طريق لجنة التموين البحري بالقمح إلى ممثل الشركة الملكية المحلولة بعنابة السيد قيبير، تطلب من خلالها من كل

²⁷-Hildesheimer,Op. Cit,P. 399.

⁽²⁸⁾-Hischeberg,Op. Cit,P. 31.

²⁹-محمد العربي الزبيري، مرجع سابق،ص. 267.

³⁰-Feraud, *Histoire de la Calle*,Op. Cit,P. 485.

³¹- Bouyac, *Histoire de Bône*, Bône, 1891, P. 107.

⁽³²⁾- Charles Andrée Julien, « *Marseille et la question d'Alger a la Veille de la Conquête* »_In R. A,N°60,O. P. U,Alger,1919,P. 27.

القائمين على أعمالها في إيالة الجزائر شراء كل كميات القمح التي يستطيعون الحصول عليها لتصدر إلى موانئ الجمهورية، ولو تطلب الأمر الاستعانة باليهود وهذا ما توضحه الرسالة التالية: «إلى السيد قبيير ممثل الشركة الملكية بعنابة في الرابع والعشرين من شهر جانفي العام 1794: إن المشروع يكمن في تصدير كميات كبيرة، ومعتبرة من القمح إلى ميناء مرسيليا الشرقي، والغربي، وإذا كان اليهود في عنابة يملكون القمح يتوجب عليكم بذل قصارى الجهد لشراؤه، لكن عليكم توخي الحذر، وتقديم عروضكم بحكمة، وتعلمون أن الأسواق المحلية لا تمون بالقمح إلا بإذن باي قسنطينة، وفي حالة استمراره في تزويد اليهود بالقمح لا بد من التحرك لأخذ هذا الحق، وبالمناسبة هناك سفينة كبيرة عليها شحنات معتبرة في عنابة، ورغم كونها ملكا لليهود إلا أنني أفكر بأنها ستكون صفقة ناجحة إذا استطعت شراؤها»³³.

ورغم أن وثائق الوكالة الإفريقية تبين بأن شركة بكري وبوجناح التجارية صدرت إلى فرنسا خلال سنة 1793 ما قيمته مليونين فرنك من القمح³⁴، غير أنّ اليهود لم يتمكنوا من الحصول على جميع الاحتكارات التجارية للشرق إلا في السنة الموالية حيث يذكر حمدان بن عثمان خوجة بأن كميات القمح التي صدرت إلى فرنسا في تلك السنة كانت أكثر من ستة وتسعون شحنة، حسب معلومات استقاها من قائد الحامية العثمانية في عنابة برتبة البولكباشي، وكان هذا الأخير يتلقى رسما عن كل باخرة تشحن قمحا يقدر بمربع ذهبي أو 80 فرنك، ويؤكد حمدان بن عثمان خوجة استنادا إلى المصدر السابق أن تصدير كميات هائلة من القمح سنة 1794 بقوله: «وقع تصدير 240000 صاع من ميناء وهران وحدها، وكان الصاع بستة فرنكات بالنسبة لأولئك اليهود الذين كان البايات مجبرين على إرضائهم، وعلى هذا الأساس عدد قليل من السنوات كان كافيا للقضاء على ثروات بلدنا الجليل»³⁵.

وبهذا أصبحت الوكالة الإفريقية بعد إنشائها مباشرة في منافسة مستمرة مع شركة بكري وبوجناح التجارية، وبما أنها لم تكن تملك تلك الشبكة من العلاقات والإمكانات المالية التي كانت تمتلكها الشركة اليهودية فإنها باتت في موقف صعب للغاية، توقعه الكثير من المسؤولين الفرنسيين وعلى رأسهم السيد فاليار قنصل فرنسا من خلال رسالة وجهها إلى الوكالة الإفريقية، من بين ما جاء فيها ما يلي: " ما نتوقع حدوثه سيكون مشاركة بوجناح لنا في محاصيل الحبوب، هذا سيبدو غريبا بالنسبة لكم ويتوجب الشرح والتبرير "، وتبرير فاليار لتوقعه هذا كان وصول الوزناجي إلى منصب باي الشرق بعد صدور العفو عنه³⁶. ودفع اشتداد المنافسة بين الوكالة الإفريقية وشركة بكري وبوجناح التجارية، خصوصا أمام قلة إمكانيات الأولى ومشاكلها الخطيرة، مصالح التموين في باريس إلى

⁽³³⁾-Feraud, *Histoire de la Calle*, Op. Cit, PP. 462 - 473.

³⁴-A. Ch. C. M, *Compagnie Royale d' Afrique-Concession*, L 03/1326.

³⁵- حمدان بن عثمان خوجة، مصدر سابق، ص. 160.

³⁶-Feraud, *Histoire de la Calle*, Op. Cit, P. 500 ,502.

عقد اتفاقية مع ممثلي بكري وبوجناح لتزويدها بمائتي ألف حمولة من القمح نصفها بسعر 100 فرنك والنصف الثاني ب 120 فرنك على أن يكون الدفع نقدا عن طريق قروض بدون فائدة قدمت إلى الوكالة من طرف الداوي³⁷. ورغم فوز شركة بكري وبوجناح بهذه الاتفاقية إلا أنهم واصلوا مؤامراتهم، ومناوراتهم ضد الوكالة الإفريقية، في وقت لم تنجح فيه السلطات الفرنسية في مشروع إعادة هيكلة وتنظيم المؤسسات الإفريقية من خلال إنشاء شركة جديدة تقضي على الفوضى، وتعيد الحيوية للعلاقات التجارية بسبب مناورات اليهود الذين إلى جانب تصدير الحبوب والجلود، أضافوا نشاطا آخر يتعلق باستغلال غابات الكرسطة في نواحي بجاية، حصلوا عليه من الداوي مصطفى مقابل ضريبة، وهذا الامتياز الجديد يعد صفقة ضخمة لأن هذه الغابات يستخرج منها جميع أنواع الأخشاب الضرورية لصناعة السفن الحربية والتجارية³⁸.

وعندما قيام نابليون بوناپرت بحملته على مصر عام 1798 طلب السيد تاليران من بكري وبوجناح تزويد الجيش الفرنسي بكميات كبيرة من الحبوب يتم تحميلها على متن مراكب تحمل جواز سفر إيالة الجزائر، حتى لا تتعرض لهجمات الإنجليز، زيادة على هذا تعهدت الشركة اليهودية بإرسال شحنات من العتاد الحربي حُملت إلى مصر بطلب من قائد الحملة - زيادة على مليوني زجاجة خمر، وكميات من الأقمشة، والأدوية والزيوت³⁹. ومما لا شك فيه أنّ هذه العملية الأخيرة قد تجاوزت كل إطار تجاري، ولهذا طلبت إنجلترا من الباب العالي طرد جميع اليهود⁴⁰، كما طالب أيضا الباب العالي بطردهم، وإعلان الحرب على فرنسا، لكن الداوي الوزناجي رفض الامتثال لأوامر الباب العالي واكتفى بتوقيف كل الفرنسيين العاملين في إيالة وعلى رأسهم القنصل الفرنسي في إيالة الذي سيق إلى المحجرة مقيدا بالأغلال للعمل هناك.

والغريب في الأمر أن اليهود هم من سعوا جاهدين لإخراج الفرنسيين من الحجز وهذا ما اعترف به الفرنسيون أنفسهم. ففي رسالة وجهها أحد وكلاء الوكالة الإفريقية بعناية إلى السيد بيرون Pieron مدير الوكالة الإفريقية بالقل بتاريخ 27 ديسمبر 1798 وقد نوه فيها بجهود اليهوديين بكري وبوجناح المتواصلة لإطلاق صراح الفرنسيين المحتجزين: " عمل اليهوديان بكري وبوجناح المستحيل من أجلنا، وهما يؤكدان بأننا سنرجع إلى منازلنا في أقرب الآجال"⁴¹. وقد تم إطلاق سراح القنصل، والقائمين على الوكالة الإفريقية في الثاني والعشرين من سبتمبر العام 1800، ولكن هذا لم يغير شيئا من حالة الوكالة، بل زادها سوءا بسبب التوتر في العلاقات الذي ساد بين الجمهورية الفرنسية، وإيالة وانعكس سلبا عليها (أي الوكالة).

³⁷ - محمد العربي الزبييري، مرجع سابق، ص. 268.

³⁸ - محمد العربي الزبييري، مرجع سابق، ص. 272.

³⁹ - Esquer ,Op. Cit,P. 22 et 23.

⁴⁰ -Eisenbeth, *Les juifs en Algérie et en Tunisie*, Op. Cit,P. 376.

⁴¹ -Berbrugger, « *La Regence d'alger Sous le Consulat et l'empire* », In R. A, N°26,O. P. U,Alger, 1882,P. 332 et 333.

ورغم علم شركة بكري وبوجناح التجارية، بأنّ الإنجليز لم يكونوا يهدفون إلى الحصول على الامتيازات بشمال إفريقيا، ومنافسة اليهود أو الفرنسيين تجاريا بقدر ما كانوا يهدفون بالدرجة الأولى إلى إنشاء قواعد عسكرية في عنابة، والباسطيون بالقالة لتأمين وتدعيم مواقعهم في مالطا، وجبل طارق، إلا أنهم قاموا بمساعدتهم وألحوا على الداى أن يبرم معهم عقدا لأجل محدود كي يسلم لهم محلات، ومراكز الفرنسيين، ويقضي بالتالي على نفوذ فرنسا الاقتصادي في الإيالة. وبالفعل تم لهم ما أرادوا وأعطى الإنجليز ما كان للفرنسيين من امتيازات، وفي مقابل ذلك سمح القنصل الإنجليزي لشركة بكري وبوجناح أن تتعاطى التجارة في أي مكان شاءت من هذه المراكز التجارية، كما قام نائب القنصل السيد إسكيدرو بتمثيل مصالح الشركة اليهودية في عنابة، مقابل رسوم يأخذها عن الصفقات والعمليات التي يقوم بها⁴².

وعند تسليم الامتيازات للإنجليز في الأول من جانفي من العام 1807، أصبحت فرنسا مضطرة إلى شراء كل ما يلزمها عن طريق بكري وشركاؤه الذين استحوذوا على جميع أنواع التجارة في شرق الإيالة وضلوا يحتكرون عمليات التصدير نحو مرسيليا، وليفورنو طوال الفترة ما بين سنتي 1807 و1817. وبقيت الاحتكارات والامتيازات بيد شركة بكري وبوجناح، والإنجليز إلى غاية سنة 1817 وهي السنة التي أعيدت خلالها الامتيازات إلى فرنسا - بعد تخلي السلطات الإنجليزية عن المؤسسات - التي كانت قد أمضت عامين دون أن تتوصل إلى حل نهائي فيما يحض اختيار النظام الذي يجب إتباعه في الميدانين السياسي والاقتصادي .

وعلى الرغم من أن لويس الثامن عشر فضل النظام القديم في نهاية الأمر، وأصدر على حساب الحريات التجارية التي كانت تعتبر من مكتسبات الثورة مرسوما يقضي بإنشاء شركة ملكية تحتكر استثمار المؤسسات الإفريقية، فإن شركة بكري وبوجناح لم تستسلم، وظل ممثلها في عنابة يحتل محلات الفرنسيين بتشجيع من الإنجليز ومن الدايات أنفسهم الذين رفضوا التدخل لإرغامه على الخروج منها. ولا بد أنّ موقف الدايات هذا كان كرد فعل على موقف السلطات الفرنسية السلبى اتجاه قضية الديون المترتبة على خزينة الدولة الفرنسية، بسبب كميات الحبوب التي صدرت إليهم. وحينما وقع الخلاف بين الجزائر وإنجلترا سنة 1824، أراد الداى حسين أن يوجه في المجال السياسي ضربة لخصومه، فحتم على وكيل بكري إسكيدرو أن يعيد للفرنسيين محلاتهم، وأن يتوقف عن كل نشاط تجاري في عنابة، وبذلك انسحب اليهود إلى موانئ القل وجيجل، وبجاية التي كانوا قد حصلوا على احتكار التجارة فيها في عهد علي داي ثم راحوا يحرضون الداى على الانتقام من الفرنسيين الذين تماطلوا في الاستجابة لطلبات البايك فيما يخص تسديد الديون القائمة منذ أكثر من ربع قرن، وأشاروا عليه أن يبيح التجارة لمن أراد ذلك من الأوروبيين، حتى يحدث نوع من التنافس يعود على خزينة الإيالة بأرباح طائلة، واستساغ حسين داي هذه الفكرة، فنشر سنة 1826 بيانا يسمح فيه لجميع الأمم بصيد المرجان في القالة، وبالتجارة في كل من القالة وعنابة، وهو آخر ما تبقى للفرنسيين من المؤسسات الإفريقية⁴³. وبهذا تم القضاء على

⁴²-Eisenbeth, *Les juifs en Algérie et en Tunisie*, Op. Cit, P. 379.

⁴³- محمد العربي الزيري، مرجع سابق، ص. 283.

الامتيازات الفرنسية في الإيالة بصفة نهائية، ومقابل ما آلت إليه المصالح الفرنسية، حافظت الشركة اليهودية على مصالحها، ونفوذها التجاري، رغم الأزمات التي تعرضت لها وخاصة عند مقتل نبطالي بوجناح، لكونها الأكثر قدرة على المنافسة من الناحية المالية، والسياسية، وأكثر هيكلية ودراية بأمور التجارة في الإيالة واستمرت الشركة اليهودية في دفع العلاقات الجزائرية الفرنسية إلى طريق مسدود.

4. المواجهة ومقتل نبطالي بوجناح:

كانت مشاعر الحقد والكره لليهود قد بدأت تتبلور في جميع الأوساط والشرائح، والفئات المكونة لمجتمع الجزائر العثمانية خلال سنة 1804. وتصف مذكرات القنصل الأمريكي بالإيالة طوبياس لير حالة الغضب والتدمير من نفوذ اليهوديين بدقة، وبشيء من التفصيل، ففي يوم الخميس 26 جانفي كتب قنصل أمريكا لدى الإيالة السيد طوبياس لير ما يلي: " لقد سبب التأثير الكبير لليهود على الداوي وتفننهم في الإيقاع بين البريطانيين والإيالة قلقا واسعا في أوساط الأتراك"⁴⁴. وقد انفجر هذا الغضب المتزايد بسرعة لم يتوقعها لير نفسه وكان هذا في يوم الجمعة الموالي من الشهر نفسه: " تأججت روح الغيظ والكره لليهود أكثر فأكثر، وظهرت بشكل علني اليوم، بل بشكل مذهل من خلال هجوم نفذه تركي، كان يعمل مساعد قبطان على اليهودي بوجناح أخ الداوي والقنصل الخاص له في كل الأمور التي تتصل بالعلاقات الأجنبية"⁴⁵.

وهذه الأوضاع الحانقة، والساخطة على اليهوديين جعلت القنصل الأمريكي السيد طوبياس لير يتبنى بقر زوال وتلاشي نفوذ اليهوديين، وجعلته يؤجل إرسال الضريبة السنوية إلى الداوي حتى لا يتعرض لضغط اليهوديين (بوجناح وبكري): «اليوم موعدنا أنا وأوبراين للذهاب إلى القصر لتقديم الضريبة المترتبة على الولايات المتحدة الأمريكية للخامس من سبتمبر الماضي، وبما أن الداوي خاضع لسيطرة اليهود فإنهم سيتدخلون وسيستغلون الأمر لصالحهم. لهذا فكرت أنه من الأجدر تأخير هذه الزيارة لأن الرأي العام كله ضد هؤلاء وتأثيرهم سوف يتناقص وربما بالكامل وللاأبد»⁴⁶. وقد كما تواصلت حالة السخط أيضا وما انجر عنها من الفوضى تمثلت في عدد من التجاوزات والسرقات التي ارتكبت من طرف الأتراك العثمانيين في حق اليهود. وتطورت الأوضاع وجرى الحديث عن مخططات كانت تهدف للهجوم على الداوي نفسه وتنحيته؛ وهذا ما وصفه لير بقوله: «إنه الخميس الثاني من فيفري من العام 1804، وقد وصلتني تقارير كثيرة من مصادر مختلفة، تؤكد عزم الأتراك بداية من يوم غد الهجوم على الداوي عند ذهابه إلى المسجد، وسيخلف هذا ثورة عارمة وتغييرا في الحكم، وسيحطم اليهود لا محالة، ولكنني اعتبر تلك التقارير مبالغا فيها وأرى أنه من المفروض أن يسبق هذا تعبئة ومظاهرات شعبية، كما أن وقت التحرك يجب أن يكون محددًا وسريًا»⁴⁷.

⁴⁴-Tobias Lear, *Copy of Letter to James Madison N° 6 , Inclosing Diary or Journal of Occurrences At Algiers by tobias lear, January 1,1804*,Tobias Lear Papers, Manuscripts, L. Clements library The University of Michigan ,P. 18.

⁴⁵ Tobias Lear, P. 18.

⁴⁶-Ibid ,P. 19.

⁴⁷- Ibid, P. 30.

وبالفعل لم تصدق التقارير التي تلقاها وهذا ما أكده في مذكراته: "إنّ التقارير التي تلقيناها أمس قد تبين عدم صحتها، فقد تبين أن اليهود هم الذين أشاعوا هذه التقارير لحماية أنفسهم"⁴⁸.

ورغم تمكن الشركة اليهودية من شبكة علاقات قوية وامكانيات مالية كانت تمتلكها فإنها باتت في موقف صعب للغاية، توقعه الكثير من المسؤولين الفرنسيين وعلى رأسهم السيد فاليار قنصل فرنسا من خلال رسالة وجهها إلى الوكالة الإفريقية، من بين ما جاء فيها ما يلي: " ما نتوقع حدوثه سيكون مشاركة بوجناح لنا في محاصيل الحبوب، هذا سيبدو غريبا بالنسبة لكم ويتوجب الشرح والتبرير"، وتبرير فاليار لتوقعه هذا كان وصول الوزناحي إلى منصب باي الشرق بعد صدور العفو عنه⁴⁹. ودفع اشتداد المنافسة بين الوكالة الإفريقية وشركة بكري وبوجناح التجارية، خصوصا أمام قلة إمكانيات الأولى ومشاكلها الخطيرة، دفع مصالح التموين في باريس إلى عقد اتفاقية مع ممثلي بكري وبوجناح لتزويدها بمائتي ألف حمولة من القمح نصفها بسعر 100 فرنك والنصف الثاني ب 120 فرنك على أن يكون الدفع نقدا عن طريق قروض بدون فائدة قدمت إلى الوكالة من طرف الداى⁵⁰.

وتطورت الأوضاع وجرى الحديث عن مخططات كانت تهدف للهجوم على الداى نفسه وتنحيته؛ وهذا ما وصفه لير بقوله: «إنه الخميس الثاني من فيفري من العام 1804، وقد وصلتني تقارير كثيرة من مصادر مختلفة، تؤكد عزم الأتراك بداية من يوم غد الهجوم على الداى عند ذهابه إلى المسجد، وسيخلف هذا ثورة عارمة وتغييرا في الحكم، وسيحطم اليهود لا محالة، ولكنني اعتبر تلك التقارير مبالغيا فيها وأرى أنه من المفروض أن يسبق هذا تعبئة ومظاهرات شعبية، كما أن وقت التحرك يجب أن يكون محددا وسريا»⁵¹. وبالفعل لم تصدق التقارير التي تلقاها وهذا ما أكده في مذكراته: "إنّ التقارير التي تلقيناها أمس قد تبين عدم صحتها، فقد تبين أن اليهود هم الذين أشاعوا هذه التقارير لحماية أنفسهم"⁵².

ونلاحظ هنا قدرة الإشاعات على إثارة البلبلّة من جهة ومسئولية القناصل في التعامل معها بتحفظ وروية. وكذا تحرك اليهوديان (بكري وبوجناح) بسرعة كبيرة لحماية مصالحهما، وحياتهما من غضب الأتراك العثمانيين والأهالي، بإذاعة العديد من الإشاعات في بلاط الداى حتى يتحرك لحماية نفسه وحمائتها، كما أنهما سعيا إلى تحويل مسار هذا الغضب الشعبي الذي ينبىء بثورة عارمة عن مساره الهادف، وجعله مجرد محاولات لفئة منحطة من الأتراك العثمانيين والأهالي هدفها الوحيد هو إشاعة الفوضى والبلبلّة لأجل السرقة، وذلك بتسريب إشاعة جديدة مفادها أن الأتراك العثمانيين هاجموا أجاناب أسبان في إيالة الجزائر⁵³.

⁴⁸-Ibid,P. 31 et 32.

⁴⁹-Feraud, *Histoire de la Calle*,Op. Cit,P. 500 ,502.

⁵⁰- محمد العربي الزبيرى،مرجع سابق،ص. 268.

⁵¹- Tobias Lear, Op Cit ,P. 30.

⁵²-Ibid,P. 31 et 32.

⁵³-Ibid,P. 32 et 33.

ولا ندري لماذا تأجل القضاء على بوجناح بأكثر من سنة بعد محاولات الاغتيال السابقة، ولكن ورغم هذا التأخير تم القضاء عليه ذات صباح من الثامن والعشرين من شهر جوان من العام 1805. وكان هذا التوقيت إثر مجاعة كبرى اجتاحت الإيالة خلال تلك السنة، وبدلا من أن تقوم شركة بكري وبوجناح والسلطات بالتكاتف لأجل تحقيق اكتفاء ذاتي داخلي وإبعاد الجوع والموت عن السكان، كانت تجلب الحبوب من مختلف أنحاء الإيالة ثم ترسلها إلى فرنسا⁵⁴. وهذا ما أثار غضب الجيش الإنكشاري من هؤلاء اليهود الذين تمادوا في استغلال نفوذهم الذي لا يعرف حدودا. وقد ضاقت الأوساط الشعبية أيضا ذرعا من تصرفات هؤلاء التي انعكست سلبا على حياتهم اليومية. فاحتكار اليهود لتصدير القمح والمواد الغذائية الأساسية قاد الإيالة إلى مجاعات كبيرة، جعلت الداى المغلوب على أمره في أحيان كثيرة يأمر بالذهاب إلى موانئ البحر الأسود لشراء القمح كما حدث خلال مجاعة سنة 1800⁵⁵.

ثانيا / جذور قضية الديون

ترجع هذه الديون بين الإيالة وفرنسا كما أشار البارون (De Pasquier) خلال افتتاحه للجلسة العلنية للبرلمان سنة 1820 إلى ما بين سنتي (1793-1798)، حينما قدم كل من اليهوديين بكري وبوجناح صاحبا دار بكري وبوجناح التجارية المتخذة للإيالة مقرا لها، كميات هائلة من القمح لتموين وسط وجنوب فرنسا، وكذا لتموين الجيش الفرنسي خلال حروبه، غير أن أغلب الكميات التي تلقتها فرنسا لم تسدد قيمتها⁽⁵⁶⁾. الوزير أكد بأن حملة فرنسا على مصر كانت سببا في أزمة غير منتظرة بين الإيالة وبلده وحالت دون تسديد الديون وحل المشكلة العالقة - بصفة جذرية وكاملة- بين البلدين اللذين تربطهما علاقات إقتصادية منذ أمد بعيد. وبعد هذه القطيعة عقدت معاهدة صلح بين الطرفين في 17 أكتوبر 1801 وأسفرت عن استرجاع فرنسا لإمتيازاتها الاقتصادية مقابل تعهدها بتسديد الديون المترتبة عليها للإيالة، لكن تماطل فرنسا في تسديد ما عليها أدى إلى مشاكل جديدة وصلت إلى نزع الإمتيازات من فرنسا ومنحها لإنجلترا سنة 1807، وكانت القطيعة مرة أخرى من سنة (1807 إلى 1815) بسبب رفض نابليون تسديد الديون⁽⁵⁷⁾.

كانت هذه الخلفية التاريخية لقضية الديون كما وضحها الوزير (De pasquier) أما (Esquer)، فيؤكد بأن اليهوديين بكري وبوجناح، طالبا- فرنسا وبعد مرور فترة جد وجيزة على تصديرهم لعدة شحنات من الحبوب إلى موانئ مرسيليا- بواسطة ممثلهما هناك (أي بمارسيليا وباريس سنة 1793)، سيمون أبوقية (Simon Aboucaya) من الحكومة الفرنسية تسديد ما عليها من ديون، ولكن وزير الخارجية آنذاك (Delacroix)، رفض طلبهما هذا وراسل وزير المالية الفرنسي قائلا: «... نرجو منكم أن تؤجلوا تسديد ديون اليهود حتى نجبرهم على التخلي عن دسائسهم مع الإنجليز الذين يفضلونهم عنا في سواحل شمال

⁵⁴-De Grammont, *Histoire d'Alger sur La Domination Turque*, Paris, 1887, P. 360.

⁽⁵⁵⁾ -حمدان بن عثمان خوجة، مصدر سابق، ص. 160.

⁽⁵⁶⁾-Charles André Julien, « La Question d'Alger devant les Chambres Sous la Restauration », Op.Cit,P.274.

⁽⁵⁷⁾-Ibid,P.275 et 276.

إفريقيا..... فهم يأملون في تطوير علاقاتهم التجارية معهم» (58). رفض الحكومة الفرنسية إيفاء ما عليها من ديون جعل الداي حسن يكتب إليها في الثامن عشر من شهر ماي العام 1797 مايلي: «أعلمني كل من بكري وبوجناح بسوء الفهم الذي بني على معلومات خاطئة مفادها بأننا سنعطي ما للوكالة الإفريقية من إمتيازات للإنجليز، وبأن هؤلاء (أي الإنجليز) سيحصلون على تلك الإمتيازات بفضل المدعويين بكري وبوجناح. يجب أن تصدقونا فمواطنينا وممثلينا غير قادرين عن التخلي عن فرنسا بهذه الطريقة الخطيرة. أصدقاءنا وحلفاءنا القدماء، نؤكد لكم على الوفاء غير القابل للشك من طرف بكري وبوجناح وارتباط مصالحهم بمصالح فرنسا. ولكي نثبت لكم كم نتمنى توطيد وترسيخ العلاقات القائمة بين هذه الحكومة وفرنسا منذ قرن من الزمن، فإننا مستعدين لتموينكم أثناء حربكم بالحيوانات، والمواد الضرورية وكل ما تنتجه بلادنا. وسنحاول أن نلبي طلبات الجمهورية بكل سرعة وأمان، ونطلب منكم فقط مراعاة حسن معاملة رعايانا المقيمين عندهم خاصة أسرة بكري، وكذا سيمون أبوقية الذي سيتولى تسليمكم هذه الرسالة. ونرجوا منكم أن تفضلوا بالتسديد الفوري للديون حتى يتمكن كل من بكري وبوجناح من مواصلة نشاطهم(59)».

وبعد مدة وفي نفس الإطار كتب الداي مصطفى الوزناجي إلى تاليران مايلي: «مضى وقت طويل على تزويد اليهود لفرنسا بكميات جد معتبرة من الحبوب في وقت كانت هي في أشد الحاجة إليه، ووجدت أشخاصا كان لهم من الجرأة والشجاعة ما يكفي لتقديم تنازلات في طريقة الدفع، بتقديم الحبوب مسبقا وانتظار تسديد قيمتها في وقت جد حرج بالنسبة لفرنسا. حان الوقت لمجازاتهم لخدماتهم الجليلة وهذه المجازاة تكون بإعطائهم ما لهم عليكم ليتمكنوا في المقابل من إيفاء ما عليهم لنا من ديون(60)». ولكن ورغم هذه المراسلات التي كانت تهدف إلى تسوية القضية إلا أنها بقيت مجمدة بحجة تموين الإيالة للإنجليز المتواجدين بجبل طارق بالمواد الغذائية.

حجم هذه الديون كان يتزايد مرة بعد أخرى، ففي سنة 1800 قدم سيمون أبوقية وثيقة إلى الحكومة الفرنسية جاء فيها أن الديون التي كانت لليهود على فرنسا بلغت ما قيمته 2.297.445 فرنك. وبناء على الوثيقة نفسها طالب وزير مالية مصطفى باشا الحكومة الفرنسية بتسديد المبلغ على شكل أقساط نصف شهرية، تبلغ قيمة كل واحد منها 150.000 فرنك(61). وبالفعل تمت الموافقة من طرف وزير مالية فرنسا، لكن حملة نابليون على مصر وما نتج عنها من توتر في العلاقات بين البلدين حال دون التسديد.

كما أن حملة فرنسا على مصر جعلتها تطلب من دار بكري وبوجناح تزويدها بكميات أخرى من الحبوب ولتأمين تموين الجيش بما يلزمه قام جاكوب بكري وعدة تجار بتأسيس شركة مختصة بتزويد جيوش فرنسا بالقمح.

(58)-Gabriel Esquer, Le commencement d'un Empire : la prise d'Alger 1830, Alger,1923,P.21.

(59)-Eugene Plantet, Correspondances des deys d'Alger avec la cour de France (1579-1833), Tome I et II, édition Bouslama, Tunis,T2,PP.462-463.

(60)-Ibid ,P.22.

(61)-Ibid,P.24.

ففي العاشر من ديسمبر 1800 وقع جاكوب مع المدعو (Durieux) عقدا يتعلق بتزويد جيش فرنسا في الراين (Rhin) بالقمح، بينما أوكل تزويد جيش فرنسا في إيطاليا إلى أعضاء آخرين من الشركة هم (Lapote) و (Flachat) و (Antonini). لكن بداية الشركة كانت سيئة بسبب هرب أحد الشركاء وهو المدعو (Antonini) بمبلغ قدر بثلاثة ملايين فرنك. واستمر اختفاؤه إلى سنة 1805، وبسبب ضغوطات مورست عليه قرر إظهار دفاتر المحاسبة الخاصة بالشركة ومعاملاتها، أنطونيني أظهر أيضا وثيقة أخرى موقعة بخط يده تثبت أن عليه لجاكوب بكري مبلغ 608.000 فرنك، وأنه قام باقتراضه في الخامس من شهر جانفي 1802، (أي قبل خروجه من الشركة). جاكوب طالب بالمبلغ عدة مرات. ورغم الغموض الذي أحاط بهذه القضية إلا أن اتصالاته جعلته ينجح في إقناع فرنسا بإضافة هذا المبلغ إلى ما عليها من ديون له، لكون أنطونيني أحد المتعاملين مع فرنسا.

وقيمة الديون ارتفعت بعد سنة 1802 إلى خمسة ملايين ونصف، ثم إلى ما يقارب 7.942.992 فرنك، تقاضى منها بكري وبوجناح ما قيمته 3.175.631 فرنك⁽⁶²⁾. ورغم تسديد أقساط منها إلا أنها كانت ترتفع حسبما تذكره المصادر سنة بعد سنة، ولا ندري على أي أساس. ففي منتصف سنة 1804 وصلت إلى 8.151.000 فرنك وتلقى اليهود (بكري وبوجناح) ما قيمته 1200.000 فرنك، ورغم هذا لم ينل الداى أي نصيب من هذه القيمة⁽⁶³⁾.

كما أن محاولات أخرى لتسديد الديون وحل هذه القضية بشكل نهائي، كانت بعد سنة 1805، ولكنها باءت بالفشل وتضاءلت الآمال نهائيا في الحصول على تسوية كاملة للمشكلة بعد سنة 1807 السنة التي إنتزعت فيها الإمتيازات الاقتصادية في الشرق الجزائري لتمنح إلى إنجلترا عدوة فرنسا التقليدية. وبحلول صيف سنة 1815 عين السيد دوفال (Pirre Deval) قنصلا لفرنسا، ومنذ تعيينه سعى إلى تقديم عهود بإنهاء قضية الديون، وهذه الوعود عُرزت في السنة الموالية لتعيينه (أي سنة 1816) بعدة هدايا (ذهب، ساعات جيب ثمينة، ساعات حائطية، أسلحة خفيفة) فاقت قيمتها 112.954 فرنك وبسبب حملة اللورد اكسموث (Lord Exmonth) قام الداى علي خوجة بسحب الإمتيازات الاقتصادية للشرق الجزائري من انجلترا وإرجاعها إلى فرنسا، وبعد رجوع الإمتيازات إلى فرنسا، كونت لجنة من مستشارين مرموقين هم : (Hély d'oissel, Monnier, Bessires et) للفصل في قضية الديون التي ارتفعت إلى ما يقارب أربعة وعشرون مليون فرنك. قيمة هذه الديون وبعد مفاوضات مع اليهود خفضت إلى ثمانية عشرة مليون، ثم إلى 13.895.843 مليون وأخيرا إلى سبعة ملايين فرنك فرنسي، ونتيجة لهذا قررت اللجنة أن تقوم الحكومة الفرنسية بتسديد هذه القيمة على شكل دفعات تقدر الواحدة منها بـ 583.333.33 فرنك تدفع كل عشرة أيام إلى أصحابها مع الإحتفاظ بما على جاكوب

(62)-Eugene Plantet,P.25.

(63)-Ibid,P.25.

بكري من ديون لأشخاص يحملون الجنسية الفرنسية أو مؤسسات فرنسية وهم: الوكالة الإفريقية بمبلغ قدر بـ 111.079 فرنك، إسحاق تاما (Isaac Tama)، وجوزيف أقيون (Joseph Aigulion) بمبلغ قدر بـ 564.130 فرنك وسان مياري (Sein Mairy) بمبلغ قدر بـ 2.500 فرنك⁽⁶⁴⁾. قرارات اللجنة لم تنفذ، لكن رغبة فرنسا في المحافظة على إمتيازاتها ومكتسباتها الاقتصادية، فرضت عليها ضرورة إيجاد حل جذري لمشكلة ظلت تعكر صفو العلاقات بينها وبين الإيالة، ودفعتها إلى محاولة تسوية القضية عن طريق البرلمان إنطلاقاً من مشروع قانون 20 جويلية 1820 الذي طرحه وزير الخارجية (De Pasquier) وسبق وتحديثنا عنه.

وقد لاقى القانون معارضة شديدة من نواب اليمين الذين حاولوا التشكيك في مصداقية هذه الديون، وكان على رأسهم - كما سبق وأسلمنا - (Lameth)، ولكن الوزير (De Pasquier) أجاب على كل ما طرح خلال جلسات طويلة، اتسمت بالخلافات الحادة، وكان رده للنائب (Lameth) كالآتي: « القضية أصبحت قضية دولة وهي المحرك الأساسي للعلاقات الجزائرية الفرنسية، كما أن الديون حقيقة وما يثبتها معاهدة سنة 1801 لأن التوقيع عليها يشكل اعترافاً واضحاً بديون كانت قبل تاريخ التوقيع⁽⁶⁵⁾. ورغم اشتداد المناقشات والتعليقات والاعتراضات بعد ردود الوزير (De Pasquier) على من عارضوه بقوة ممن أجمعوا على أن الديون التي يطالب بها اليهود مشكوك فيها، وإذا كانت صحيحة يجب أن تثبت بوثائق كوصول الإستلام التي تثبت الزمان والمكان والكمية والنوعية التي صدرت⁽⁶⁶⁾. ورغم طول المناقشات التي شهدها البرلمان الفرنسي للمصادقة على قانون 18 جويلية 1820 لتطبيق معاهدة 1801 بين الإيالة وفرنسا، ورغم التشكيك في مصداقية الديون، إلا أن القانون الجديد اعتمد أخيراً بأصوات قدرت بـ 68 صوت من ضمن 119 صوت⁽⁶⁷⁾.

أما الحكومة الفرنسية التي عدت اعتماد القانون نصراً بالنسبة لها، وبداية النهاية لقضية الديون التي طرحت طوال سنوات عديدة، فشلت في حل القضية نهائياً⁽⁶⁸⁾. هذه القضية التي لم تحسم كانت النقطة الفيصل في انتهاء العلاقات الودية والسلمية بين إيالة الجزائر وفرنسا. ففي 30 أبريل 1827 وفي إطار ما يقوم به قناصل الدول الأوروبية المعتمدين لدى الإيالة من زيارات إكرام للداي بمناسبة العيد، قام السيد دوفال بتأدية زيارته بمحضر جميع أعضاء الديوان، وبعد انتهاء مراسم الحفل قام الداوي حسين بسؤال القنصل الفرنسي عن سبب عدم إجابته عن بركاته العديدة الخاصة بمطالب بكري. حمدان بن عثمان خوجة الذي كان حاضراً يصف الحادثة كما يلي: « فكان جواب السيد "دوفال" في منتهى الوقاحة إذ جاء كالآتي: "... إن حكومتي لا تتنازل لإجابة رجل مثلكم »⁽⁶⁹⁾.

⁽⁶⁴⁾-Feraud,Histoire de La Calle,Op.Cit,P.595.

⁽⁶⁵⁾-Charles André Julien, « La Question d'Alger devant les Chambres Sous la Restauration »,Op.Cit, PP.285-287.

⁽⁶⁶⁾- Ibid,P. 292.

⁽⁶⁷⁾-Ibid, P.293.

⁽⁶⁸⁾-Ibid, P.293.

⁽⁶⁹⁾- حمدان بن عثمان خوجة، مصدر سابق، ص.180.

حمدان أعزى سبب إجابة دوفال بهذا الأسلوب الوقح إلى جهله باللغة، وأكد أنّ الداي كان من الممكن أن يلتمس عذرا للقنصل لو وقع ذلك بمناسبة أخرى، ولكن هذه الكلمات أمام حاشيته قد مسته، وأثارت سخطه إلى درجة أنه لم يتمالك نفسه من الغضب وضربه بالمروحة ضربة واحدة⁽⁷⁰⁾، هذه الحادثة اختلفت صيغ روايتها وتعددت، وأصبحت أقرب إلى الأسطورة من الواقع. فأحمد الشريف الزهار يختلف مع حمدان بن عثمان خوجة حول كيفية وصول أخبار الحادثة إلى السلطات في فرنسا حيث يؤكد حمدان بأن القنصل دوفال أفاد من الظروف، ولتغطية سلوكه وإسدال ستار النسيان على عباراته الوقحة عرض ضربة المروحة بكيفية غير موثوقة⁽⁷¹⁾. أما الزهار، فيذكر أنّ القنصل رجع إلى داره وسكت، ولم يفش شيئا من ذلك إلى أن فشى ذلك الخبر، بين القناصلة الذين اجتمعوا بدوفال، وسألوه عن تفاصيل الحادثة فسردهم التفصيل، وقرر بناء على ما حدث من تسريب لتفاصيل القضية إخبار مسؤوليه⁽⁷²⁾.

وبغض النظر عن مدى مصداقية الروايتين، فإن وصول خبر إهانة القنصل دوفال إلى باريس أثار الرأي العام الفرنسي بشكل ملفت⁽⁷³⁾. فالحادثة انجر عليها حصار بحري فرنسي على السواحل الجزائرية. بعد رفض الداي حسين لشروط الترضية، وقد اعتمدت فرنسا في فرض شروط الترضية التي تطالب بها على مبدأ القوة الحربية، وأسلوب التهديد العسكري وحده، مما أدى إلى فشل مساعيها لأنها تتنافى مع كل تسوية سليمة يمكن أن يقبل بها مسؤولو الإيالة. شروط الترضية تمثلت فيما يلي: في أن يبعث الداي حسين باشا إلى السفينة الملكية الفرنسية (La Provence) التي يتواجد بها السيد دوفال، بوفد مكون من الشخصيات البارزة وعلى رأسه وزير البحرية والشؤون الخارجية المعروف بوكيل الحرج ليقدم للقنصل الفرنسي الاعتذارات الرسمية وبعدها مباشرة يرفرف العلم الفرنسي على كل حصون مدينة الجزائر، وتطلق مئة طلقة مدفعية لتحيته⁽⁷⁴⁾.

⁽⁷⁰⁾-Galibert, Op.Cit, PP.250-251.

- H.De Grammont, Op.Cit, P.389.

ينظر، أحمد الشريف الزهار، مصدر سابق، ص.164.

⁽⁷¹⁾-حمدان بن عثمان خوجة، مصدر سابق، ص.180 .

⁽⁷²⁾- أحمد الشريف الزهار، مصدر سابق، ص.164.

⁽⁷³⁾-Charles André Julien, « La Question d'Alger devant les Chambres Sous la Restauration », Op.Cit, P.293.

⁽⁷⁴⁾-ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي لإيالة الجزائر أواخر العهد العثماني نظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني (1830/1792)، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الطبعة الثالثة، 1985، ص.82.

وقد حُدد أجل قبول هذه المطالب بأربع وعشرين ساعة فقط، وذلك لإرغام حكام الإيالة على قبول شروطهم المهينة، وليحولوا دون أي استعداد حربي معاد لفرنسا. سكان الإيالة وقفوا موقف اندهاش، واستنكار من شروط فرنسا. كما أن الداي نفسه اعتبر تلك التهديدات وذلك الحصار مجرد عملية ضغط موجهة ضده شخصيا بقصد إثارته وإزعاجه، وليس لها أي اثر مباشر على البلاد⁽⁷⁵⁾. وأدى تصلب موقف الطرفين إلى أحداث حربية وقعت أثناء الحصار، وكانت أهمها المعركة البحرية التي دارت أمام ميناء مدينة الجزائر يوم 4 أكتوبر 1827 وانتهت لصالح الداي، هذه المعركة وغيرها جعلت فرنسا تفكر في إمكانية التوصل إلى تسوية الخلاف مع الداي بشكل يتماشى مع المصالح الفرنسية، ولكن هذه التسوية لم تتم. ورغم الرأي المتعارف عليه عند الكتاب الفرنسيين من أنّ الحصار البحري ما هو إلا عملية مؤقتة ومحلية اقتضتها الخلافات الدبلوماسية الحادة بين حكومة فرنسا وداي الجزائر، إلا أننا لا نرى ذلك لأن قرار الملك شارل العاشر بتجنيد الجيش والبحرية إستعدادا للغزو يوم 7 فيفري 1830 كان تأكيدا على نوايا فرنسا العسكرية العدوانية الطامعة في ثروات الإيالة، كما كان بمثابة تويج عملي لمجهودات استمرت مدة قرون من طرف التجار المرسلين، للسيطرة الاقتصادية على ثروات الجزائر لفائدة المحتكرين⁽⁷⁶⁾.

ثالثا / موقف اليهود من احتلال مدينة الجزائر:

لم ينتظر يهود الجزائر على تعدد مذاهبهم، ومشاربهم سقوط مدينة الجزائر ودخول الفرنسيين إليها منتصرين لإظهار ولائهم لفرنسا، لأن غدرهم ظهر قبل سقوط مدينة الجزائر بوقت طويل. فالحملة الفرنسية استعملت يهود مارسيليا ممن كانوا فرنسيين وأقاموا لمدة طويلة بالإيالة أو ممن كانوا يحملون الجنسية الجزائرية أصلا ممن نزحوا من الإيالة إلى مرسيليا في وقت عرفت فيه تراجعا كبيرا وخطيرا على جميع المستويات، بينما بدأت فرنسا تعرف نهضة اقتصادية تستطيع أن تؤهلها لتكون قلب أوروبا النابض على المستوى الاقتصادي، كمترجمين رسميا للاتصال بالأهالي⁽⁷⁷⁾. ويصف شاهد عيان - حسبما يذكر كلود مارتن- موقعهم عند رؤية طلائع الجيش الفرنسي كمايلي: «..... كانوا يقبلون أقدامنا وهندامنا طلبا للرحمة... ثم تظاهروا بصخب تعبيرا عن فرحتهم..... ليلحق بهم جاكوب بكري عارضا خدماته على القائد العام⁽⁷⁸⁾». جاكوب بكري أصبح أحد مستشاري الجنرال (De Bourment) ومن المؤثرين في سير القرارات التي يتخذها الجنرال. وحمدان بن عثمان خوجة هو الآخر يقدم شهادة عن موقف اليهود المُخزي، وذلك من خلال موقف اليهودي جاكوب بكري الذي أجبر وكيل الحرج على أن يبيع له أثاث بيته الثمين، وأنواعا أخرى مختلفة من

(75) - المرجع نفسه، ص.82.

(76) - ناصر الدين سعيدوني، مرجع سابق، ص.93.

(77) - André Chouraqui, *La Marche Vers l'Occident*, Op.Cit, P.99.

(78) - Ibid, P.40.

أمتعة الزينة تقدر قيمتها الحقيقية بحوالي خمسين ألف فرنك بأربعة آلاف فرنك فقط، ولم يدفع له المبلغ نقدا بل وقع له على سند إلى أجل معلوم. وكيل الحرج لم يتقاض هذا المبلغ أبدا لأنه نفي بعدها بوقت قصير. جاكوب الذي تنكر لمسؤولي الإيالة، لم يفوت حتى آخر فرصة للإستفادة من الداى بابتزازه فمجرد سقوط مدينة الجزائر سارع إلى "الداى حسين" ومعه وثيقة تثبت أنه منح قرضا لحكومة البايك بلغ خمسمائة ألف فرنك، وطلب منه أن يوقعها له مقابل قيمة وصلت إلى 125.000 فرنك يمنحها له. جاكوب رجع خائبا لأن الداى أجابه - حسبما يذكر حمدان بن عثمان خوجة- قائلا: «إنّ شرفي يمنعي أن أقوم بمثل هذه الأعمال⁽⁷⁹⁾». الداى حسين، ورغم الظروف التي كانت تحيط به أعطى لهذا اليهودي من أمواله الخاصة- قبل أن يطرده- صدقة تمثلت في مبلغ من المال وصل إلى سبعة آلاف فرنك ليعيل أبنائه⁽⁸⁰⁾.

وحسب الروايات التي تناقلها سكان الإيالة عند الاحتلال، فإن الداى حسين حذر الجنرال "دوبورمون" من اليهود بقوله: «إنهم أذلل وأحقر ممن يسكنون القسطنطينية، استخدمهم في الأمور المالية والتجارية لأنهم أذكاء جدا، ولكن اجعلهم تحت نظرك⁽⁸¹⁾». والموقف اليهودي لم يتوقف عند هذا الحد بل تعداه إلى تنفيذ اعتداءات خطيرة ضد المور والمسلمين ممن كانوا يصادفونهم في مختلف أزقة مدينة الجزائر، هذه الاعتداءات كانت تصاحبها عبارة: «يحيا الفرنسيون Viva Les Français⁽⁸²⁾».

خاتمة :

لقد بلغ النفوذ الاقتصادي القوي لليهود عموما ولشركة بكري وبوجناح أقصى وأخطر درجاته في عهد الداين حسن ومصطفى الوزناجي أي ما بين سنتين 1792 و 1805. ولذلك كان متوقعا أن ينفجر الغضب الشعبي، وحتىّ السياسي من داخل النظام العثماني ضد هذا الانحراف السلطوي الخطير الذي يمنح احتكار القرارات لمجموعة صغيرة لا تمثل سوى أقلية دخيلة على مجتمع الجزائر العثمانية. وكانت مشاعر الحقد والكراهة لليهود قد بدأت تتبلور في جميع الأوساط والشرائح، والفئات المكونة لمجتمع الجزائر العثمانية خلال سنة 1804 وبلغت ذروتها سنة 1805 من خلال ثورة الانكشارية، تلك الثورة التي اندلعت بسبب احتكار اليهود لتصدير الحبوب . إثر مجاعة كبرى اجتاحت الإيالة خلال تلك السنة.

ان قضية الديون وما تحمله من تساؤلات ونقاط غامضة، مازالت تحتاج إلى الدراسة والتمحيص للوقوف على كل تفاصيلها ودقائقها التي تساعد على إلقاء الضوء على دور اليهود الخطير في إيصال إيالة الجزائر إلى طريق مسدود قادها إلى الاستعمار.

(79)- حمدان بن عثمان خوجة، مصدر سابق، ص.216.

(80)-المصدر نفسه، ص.216.

(81)-Claude Martin, *Les Israélites Algériens de 1830-1902*, Edition Héraklés, Paris, 1936, P.42.

(82)- Ibid, P.42.

الملخص :

تهدف هذه المداخلة إلى محاولة الوقوف على دور اليهود في الازمة بين فرنسا وايلة الجزائر قبيل سقوط مدينة الجزائر سنة 1830، وسنحاول التركيز على اليهود وقضية الديون التي تعدّ من أصعب القضايا، وأكثرها غموضا وتناقضا، ويرجع الغموض الذي يلف هذه القضية إلى غياب الوثائق التي تلقي الضوء على عدة نقاط جد شائكة في الموضوع، ولعل أهم هذه الوثائق هي تلك الوثائق الأصلية ذات الطابع المحاسباتي التي تبين المبالغ المستحقة على فرنسا اتجاه اليهود، والمستحقة على اليهود بدورهم إلى خزينة الدولة وإلى أشخاص آخرين تجهل أسماءهم. ويمكن الجزم أن قضية الديون التي تعد من أهم الأسباب المؤدية إلى انهاء الوجود العثماني في الجزائر، مازالت تحمل تساؤلات ونقاط غامضة، تحتاج إلى الدراسة والتمحيص للوقوف على كل التفاصيل الدقيقة التي تساعدنا على تحديد دور اليهود الخطير في إيصال ايلة الجزائر إلى طريق مسدود قادها للاستعمار.

الكلمات المفتاحية : الجزائر العثمانية ، شركة بكري وبوجناح ، قضية الديون ،

Summary

This intervention aims to explore the involvement of Jews in the crisis between France and the Algerian Empire prior to the fall of Algiers in 1830; We will try to focus on the Jews and the debts issues, which is one of the most difficult, ambiguous and contradictory case. The ambiguity surrounding this case is due to the absence of documents that shed light on several very thorny points on the subject, and perhaps the most important of these documents are those original accounting documents that show the amounts owed by France to the

Jews and what Jews in turn to the state treasury and other persons whose names are not known.

It can be conclude that the issue of debts, is one of the most important reasons leading to the end of the Ottoman presence in Algeria, Yet still raises questions and ambiguous points that need to be studied and scrutinised in order to identify all the precise details that help us determine the dangerous role of the Jews in leading the The *Regency of Algiers* to an impasse that led to colonization.

Keywords: Algeria Ottoman Algeria, Bakri & Boujnah Trading Company, Debt Case.